قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17766) - السنة الحادية والخمسون - الجمعة 3 جمادى الآخرة 1448هـ - 13 نوفمبر 2026م

رياح التغيير تهب على منطقة الشرق الأوسط



بقلم:

د. حسن نافعة ○

بدأ العد التنازلي لحقبة نتنياهو! ربما، لكن الأمر لم يُحسم نهائيا بعد. فما زال نتنياهو يمسك بمقاليد السلطة ويتشبث بها في استماتة، إذ يتيح له القانون الحق في البقاء على رأس الحكومة طوال المهلة الممنوحة لأيزنكوت لتشكيل حكومة جديدة، وهي فترة تبلغ 28 يوماً قابلة للتجديد مدة أسبوعين آخرين، أما إذا فشل أيزنكوت في المهمة الموكلة إليه، وهو ما يأمله ويسعى إليه نتنياهو بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، فسيكون في استطاعة نتنياهو أن يظل ممسكاً بالسلطة طوال فترة انتقالية قد تطول، سواء في حال تكليفه أم تكليف غيره، إلى أن ينجح أحد المكلَّفين بتشكيل حكومة قابلة للدوام.

أما إذا فشلت كل المحاولات، فسينتهي هذا المسار بحلّ الكنيست وإجراء انتخابات جديدة، وهو السيناريو الذي يفضّله نتنياهو، على أمل أن تسفر الجولة التالية من الانتخابات عن تغيير في المزاج السائد لدى الرأي العام، بما يسمح له بتشكيل حكومة تحظى بأغلبية مريحة في الكنيست، ما سيتيح أمامه فرصة جديدة للبقاء على رأس الحكومة فترة ولاية إضافية، يعتقد أنه سيتمكن خلالها من تحقيق حلمه في إقامة «إسرائيل الكبرى» وبناء الهيكل الثالث«على أنقاض المسجد الأقصى، آملاً أن يخلّده التاريخ اليهودي كأحد أعظم ملوك «إسرائيل». غير أن مؤشرات عديدة توحي بأن حلمه لم يعد قابلاً للتحقق.

فالمجتمع الإسرائيلي يموج حالياً بتناقضات عديدة تجعل من الصعب على نتنياهو قيادته في المرحلة المقبلة، خصوصاً وأن شرائح عديدة من النخبة السياسية والفكرية الإسرائيلية باتت تكنّ له كراهية شخصية عميقة، نظراً لاعتقادها أنه بات يشكل خطراً على الكيان، وربما على مستقبل المشروع الصهيوني ككل، ما قد يشكل عاملاً حاسماً لا في إسدال الستار على الحقبة التي قادها نتنياهو فحسب، وإنما أيضاً لبدء فصل جديد في تاريخ منطقة الشرق الأوسط ككل.

فالنتائج التي أسفرت عنها الانتخابات التشريعية الأخيرة، لا تشير إلى وجود انقسام عميق بين النخب السياسية والفكرية في المجتمع اليهودي فحسب، فهذا أمر متكرر، وإنما تؤكد أن القوة العسكرية الإسرائيلية، رغم تفوقها الهائل، لم تعد قادرة على ترجمة انتصاراتها في الميدان إلى مكاسب سياسية ملموسة، ما قد يعني بداية أفول المشروع الصهيوني نفسه.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الانتخابات التشريعية الأخيرة أظهرت نوعين من التناقضات في الحياة السياسية الإسرائيلية، الأول يتعلق بالمجتمع اليهودي، والآخر يتعلق بالمجتمع العربي. ففيما يتعلق بتناقضات المجتمع اليهودي، يُلاحَظ أن الائتلاف الذي يقوده نتنياهو فشل في الحصول على مقاعد برلمانية تكفي لتمكينه من تشكيل الحكومة المقبلة، ما يعني أن المجتمع اليهودي لم يعد يكتفي بالاعتراض على السياسات التي ينتهجها فحسب، وإنما يرغب أيضاً في سحب التفويض الممنوح له بالمضي قدماً في تنفيذ هذه السياسات ويحرص على تغييرها وتبنّي نهج جديد.

ولأن المعسكر المنافس، الذي يقوده أيزنكوت، لا يطرح برنامجاً سياسياً بديلاً واضح المعالم ومتماسكاً، يبدو أن الرغبة في إسقاط نتنياهو والتخلص منه ومن سياساته أصبحت هي أهم ما يجمع بين الأحزاب والتيارات المشاركة في هذا الائتلاف. أما فيما يتعلق بالمجتمع العربي، فتوحي نتائج هذه الانتخابات أننا إزاء »انتفاضة سياسية» لا لأنه مجتمع مهمّش ويعاني من الاضطهاد فحسب، لأنه يعيش حالة التهميش والاضطهاد منذ نشأة الدولة الإسرائيلية، ولكن لأنه أدرك مؤخراً أنه يواجه تهديداً وجودياً في الوقت نفسه، وبالتالي أصبح معرّضاً للتهجير القسري من أرض الآباء والأجداد، خصوصاً إذا تمكّن نتنياهو من تشكيل وقيادة الحكومة المقبلة، ما يفسّر كثافة التصويت العربي، والتي تجاوزت 80% من إجمالي الناخبين، وحصول القوائم العربية مجتمعة على 19 مقعداً في الكنيست، وذلك لأول مرة منذ نشأة الدولة اليهودية.

صحيح أن المجتمع العربي يدرك جيداً عدم وجود فروق جوهرية بين المعسكرين اليهوديين المتنافسين، من حيث الموقف من الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، لكنه يدرك في الوقت نفسه أن عودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة ستكون بمنزلة كارثة تحلّ بالشعب الفلسطيني، ما يفسّر إجماع نواب القوائم العربية على التصويت لصالح أيزنكوت في المشاورات التمهيدية لاختيار المكلف بتشكيل الحكومة. ومع ذلك فليس من الواضح بعد ما إذا كان أيزنكوت سيتحلى بما يكفي من الشجاعة والحنكة والإرادة لقطع الطريق على نتنياهو ومنعه من الاستحواذ على السلطة من جديد، وهو أمر في متناول يده بالفعل، ولديه خيارات متعددة تسمح له بتحقيق هذا الهدف بالفعل.

يصعب الجزم بأن نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة في إسرائيل ستكون العامل الوحيد في تحديد مستقبل نتنياهو السياسي، إذ يُتوقع أن يكون لنتائج انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة بدورها تأثير حاسم على هذا الصعيد، خصوصاً وأن الانتخابات الأميركية لم تؤدِّ إلى حصول الحزب الديمقراطي على أغلبية مريحة في الكونجرس بمجلسيه فحسب، وإنما كشفت في الوقت نفسه عن حقيقة مفادها أن أغلبية الشعب الأمريكي ترفض استمرار الحرب على إيران وتطالب بوقفها فوراً، وتشعر بعدم الارتياح إزاء تنامي العلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة بـ «إسرائيل»، التي تمارس الإبادة الجماعية في حق الفلسطينيين، وتطالب بإعادة النظر فيها، ما يعني صراحة رفض السياسات التي كرّس نتنياهو حياته من أجل ترسيخ دعائمها. ومع ذلك، فليس من الواضح بعد ما إذا كان ترامب قد أصبح مهيأً لاستخلاص الدروس المستفادة من النتائج الكارثية التي أسفرت عنها انتخابات التجديد النصفي، وبالتالي بات مستعداً لتغيير السياسات التي تسببت فيها، خصوصاً وأنه انحاز إلى نتنياهو علناً ونزل بكل ثقله لدعمه في الانتخابات الإسرائيلية. وعلى أي حال فسيكون إقدام ترامب أو إحجامه عن استئناف الحرب على إيران خلال الأسابيع أو الأشهر القليلة المقبلة هو المعيار الذي يتعين الاحتكام إليه على هذا الصعيد.

إذا أخفق أيزنكوت في تشكيل الحكومة ونجح نتنياهو، يُتوقع أن يبادر الأخير على الفور إلى بذل كل ما يستطيع لإفشال أي محاولة للتوصل إلى تسوية سياسية مع إيران، محاولاً إقناع ترامب بأن أي تسوية سياسية يتم التوصل إليها عبر التفاوض المباشر أو غير المباشر مع النظام الحالي في إيران، ستؤدي حتماً لا إلى الإبقاء على هذا النظام فحسب، وإنما إلى تمكينه أيضاً من إعادة بناء قدراته العسكرية وتحالفاته السياسية، ما يعني تأجيل المواجهة العسكرية إلى توقيت من اختياره، وهو ما لا ينسجم مطلقاً مع المصالح الأمريكية أو الإسرائيلية، وبالتالي فليس هناك من بديل سوى إطاحة هذا النظام نهائياً.

لكن الأرجح أن تتراجع المحاولات الرامية لاستئناف الحرب على إيران، وأن تتزايد فرص التوصل إلى اتفاق تفاوضي معها، يضمن عدم امتلاكها للقنبلة النووية، وفتح مضيق هرمز أمام الملاحة البحرية، مقابل رفع الحصار البحري عنها، وإعادة أموالها المجمدة، وإنهاء العقوبات المفروضة عليها، خصوصاً وأن الدول العربية والإسلامية في المنطقة تنشط بقوة للدفع في هذا الاتجاه، خصوصاً وأنها تدرك أنها ستكون الخاسر الأكبر إذا اندلعت الحرب من جديد.

إذا تمكّن أيزنكوت من تشكيل الحكومة بطريقة تفضي إلى إنهاء دور نتنياهو في الحياة السياسية الإسرائيلية، ونجحت الوساطات العربية والإسلامية في إقناع إيران والولايات المتحدة بعقد صفقة تنهي الحرب على مختلف الجبهات، فلا شك في أن من شأن تطور كهذا أن يمهد الطريق أمام هبوب رياح تغيير عاتية في المنطقة، ليس لأنه يتوقع أن تتبنّى حكومة أيزنكوت سياسة مختلفة تجاه العالم العربي بصفة عامة وتجاه القضية الفلسطينية بصفة خاصة، فالأرجح أن تتبنّى حكومة أيزنكوت سياسة خارجية لا تختلف كثيراً عن سياسة الحكومة السابقة، وليس لأن إدارة ترامب ستتخلّى عن دعمها المطلق لـ «إسرائيل»، فالأرجح أن تواصل هذه الإدارة انحيازها التام لأي حكومة إسرائيلية مقبلة، ولكن لأن موازين القوى في المنطقة ستكون مختلفة كثيراً في هذه الحالة.

فسقوط نتنياهو، من ناحية، وتحول ترامب إلى بطة عرجاء، من ناحية أخرى، لن يكون لهما سوى معنى واحد، هو أن المشروع الصهيو – أمريكي في المنطقة، والذي يعتمد على القوة العسكرية وحدها، قد فشل في تحقيق أهدافه. لذا يُتوقع أن ينشغل أيزنكوت، في حال نجاحه في تشكيل وقيادة الحكومة المقبلة في «إسرائيل»، بالعمل على حل التناقضات المجتمعية في «إسرائيل»، والتوقف عن الهروب الدائم إلى الأمام، عبر الإقدام على مغامرات عسكرية مكلفة وإشعال حروب لا تنتهي. أما ترامب فيُتوقع أن ينشغل أكثر، خصوصاً عقب التئام الكونجرس في ثوبه الجديد، بإعادة ترميم سمعته التي تضررت كثيراً، وبصياغة العلاقة مع «إسرائيل» على أسس جديدة لا تسمح لها بالإفلات من العقاب، بعد أن أصبحت الأخيرة عبئاً على الضمير الإنساني.

○ أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.

القوة الناعمة في العلاقات الدولية



بقلم:

د. رضوان السيد ○

يبدو الحديث عن «القوة الناعمة» الآن كأنما نورد خبرا عن الرحلة إلى المريخ! والقوة الناعمة مقولة وممارسة أعطاها هذا الاسم الاصطلاحي جوزف ناي، الأستاذ الأكاديمي والموظف الكبير في إدارات أمريكية عدة. ويعود ذلك الانكشاف أو الاكتشاف إلى مطالع تسعينيات القرن الماضي، على أثر سقوط الاتحاد السوفيتي وتقدم الولايات المتحدة باعتبارها قطباً أوحد على المستوى العالمي.

يذكر جوزف ناي، لعدم الحاجة إلى شن حروب باردة أو ساخنة، سببين: الأول إنه ما عادت في العالم قوة تستطيع مصارعة الولايات المتحدة. بل إنّ صمويل هنتنجتون الذي نشر مقالته عن صراع الحضارات في العام نفسه (1993) ذكر أن طبيعة الصراعات تغيرت وما عادت عسكرية أو أيديولوجية بل صارت حضارية وثقافية!

والسبب الثاني لصعود ما سماه ناي «القوة الناعمة»، وهي تعني نشر النفوذ سلماً؛ هو الجاذبية التي يتمتع بها النظام الأمريكي بالداخل والخارج. فسياسة تجنُّب النزاعات، بحسب ناي، أصيلة في الولايات المتحدة؛ فهي لم تدخل الحربين الأولى والثانية إلا مضطرة لإنقاذ الحضارة والسلم العالمي. والطريف كيف يعلّل جوزيف ناي ضرب اليابان بالقنبلة الذرية؛ فقد كانت تلك الطريقة الوحيدة لإنهاء الحرب، برأيه، ثم إنه ينبغي الاهتمام أكثر بحكمة الرئيس ترومان الذي رفض إلقاء قنابل أخرى على روسيا والصين مثلاً، عندما أشعلوا الحرب الكورية لتسيطر الشيوعية في جنوب شرقي آسيا!

تستند مقولة «القوة الناعمة» إلى الجاذبية المشهودة للولايات المتحدة التي أنشأت النظام العالمي بعد الحرب الثانية، الذي يحفل بضمانات السلم من خلال مجلس الأمن، ومن خلال الوكالات والمفوضيات ذات الطابع الإنساني والتنموي. ثم إن الولايات المتحدة، «المدينة الطاهرة على الجبل» لدى متديني الإنجيليين، هي دولة مهاجرين من أكثر من ثلاثمائة سنة، ونظامها السياسي والإداري والدستوري شديد الجاذبية والإصغاء لدواعي الإنصاف والعدالة. ناهيك من التفوق في عوالم الجامعات التي تجتذب عشرات ألوف الطلاب سنوياً من سائر أنحاء العالم.

وفي السياسة الخارجية، ورغم وجود المعسكرين؛ فإنّ الولايات المتحدة كانت تفضّل التفاوض حتى عندما يكون سياسيو الاتحاد السوفيتي متشددين (مثل أحداث 1962 – 1963)؛ بل وقد اشتهرت ببرامجها التنموية على مستوى العالم، ومع دولٍ ليست دائماً قريبة منها.

وإذا كانت صورة الولايات المتحدة على هذه الجاذبية تاريخاً وحاضراً رغم أخطار الحروب والتهديد النووي والتنافس الاقتصادي؛ فالأحرى، وقد فازت في الحرب الباردة دونما قتال، وبسبب هذه الجاذبية بالذات، أن تزداد ميزات الولايات المتحدة، لأنه لم يبقَ لها منافس. أما الصين، فتنافس في الأسواق والتكنولوجيا، وهي ليست الجاذبية التي من أجلها يقصد الناس الولايات المتحدة. هناك نظام العالم، ونظام العيش، وحتى الصينيون يتبعون فيهما الولايات المتحدة.

إنّ هذه الصورة الزاهية للولايات المتحدة وعالمها ما بقيت على صفائها منذ مطالع القرن الحادي والعشرين. وبدلاً من النظام العالمي الجديد الذي كان عنوان فترة التسعينيات، بحسب تسمية الرئيس جورج بوش الأب، سُمي العقد الأول من القرن الحالي «فترة الهيمنة»، وجرى الاشتباك الضخم مع «القاعدة»، ونشبت الحرب العالمية على الإرهاب، وغزو أفغانستان والعراق. وإلى جانب ذلك، عادت روسيا إلى الحركة منذ عام 2008، واشتدَّت الهموم من البرنامج النووي الإيراني، والتفوق الصيني، وحروب «داعش» وعودة أمريكا إلى العراق من أجلها، وصولاً إلى الحروب المشتعلة اليوم.

ظلّ جوزف ناي حتى وفاته (في 2024) مصراً على الإمكانات الكبرى للقوة الناعمة الأمريكية. أما معظم الخبراء الأمريكيين والأوروبيين فقد أرعبتهم الحروب التي طبعت السنوات الماضية، والانقسام الحادّ بالداخل الأمريكي. فكتب فريد زكريا عن ما بعد عالم أمريكا. وكتب إيمانويل تود عن انهيار الغرب، وفي الطليعة الولايات المتحدة، لأنها تريد إخضاع العالم بالقوة.

أما أسامة خليل، ولكي يبدو منصفا، فسمّى كتابه الصادر عام 2025: «عالم من الأعداء – حروب أمريكا بالداخل والخارج من كنيدي إلى بايدن»! فما من مرة بحسبه كان خصوم أمريكا هم الذين بدأوا الحروب، بل الولايات المتحدة كانت هي السبَّاقة إليها، وبقصد الهيمنة. ولا شكّ في جاذبية الولايات المتحدة، لكن هذه الجاذبية مستمرة في التراجع والضعف منذ رمي القنابل على اليابان.

○ كاتب ومفكر لبناني.

تأملات في العلاقات الإنسانية



بقلم:

سعدية مفرح ○

مفاجآت هذا العالم لا تنتهي. أقساها أن تكتشف أنك كنت تثق بمن كان يتخذ من ثقتك به دليلاً على سذاجتك.

تلك من أكثر الخيبات وجعاً، حين تعيد النظر في علاقة ظننتها قائمة على المودة، فتكتشف أن الطرف الآخر كان يرى في طيبتك فرصةً للاستخفاف بك، وفي حسن ظنك علامة على قلة الحيلة. عندها تسأل نفسك: كيف استطاع شخصٌ منحته ثقتي أن يحوّلها إلى حجة علي؟

تأتي الخيبة متأخّرة. فأنت لا تدخل العلاقات وفي يدك قائمة اتهامات، ولا تستقبل كل كلمة بالشك، بل تمنح الناس فرصتهم في الاقتراب، وتتعامل معهم بحسن نية، وتفترض أن صدقك سيقابل بقدر من الصدق. وهذه قيمة للعلاقات. لكن بعض الناس يجيدون استثمار ثقة الآخرين. يتعاملون مع الصراحة فرصة لمعرفة نقاط الضعف، ومع التسامح إذناً بتكرار الإساءة، ومع التغاضي عجزاً عن المواجهة. وكلما ازداد الطرف الآخر تهذيباً، ازدادوا تمادياً في اختبار احتماله. ثم تكتشف أن ما حسبته عفوية كان أحياناً ترتيباً لمصلحة.

والأشد قسوة أن بعضهم يفسر الثقة على نحو ينتقص من صاحبها. كأن عليه أن يثبت ذكاءه بإظهار شكه، وأن يتعامل مع الجميع باعتبارهم مشروعات خيانة. وكأن الحذر الدائم هو المقياس الوحيد للفطنة، وأن القلب الذي يطمئن قد فقد شيئاً من عقله.

والثقة قرار أخلاقي، وهي تعبير عن طبيعة صاحبها وعن الصورة التي يحب أن يرى بها علاقاته. حسن الظن لا ينتقص من ذكاء صاحبه، ومنح الآخرين مساحةً من الاطمئنان لا يعني غياب الوعي. قد يثق الإنسان لأنه اختار الوضوح، وقد يتسامح لأنه يدرك أن البشر يخطئون، وقد يصمت عن إساءة لأنه يفضل كرامته على سجال. ولا يمنح هذا أحداً الحق في استغلال هذه الخصال.

تعلمنا الخيبات شيئاً عن حدود العطاء، فليس من الحكمة أن نفتح الأبواب نفسها لمن اعتاد الدخول منها ليؤذينا، أو أن نمنح كل علاقة فرصة غير محدودة. هناك لحظة يصبح فيها الانسحاب احتراماً للذات، ويغدو تقليل المسافة ضرورة لحماية الود. نستطيع أن نسامح ونتجاوز، مع احتفاظنا بحقنا في ألّا نكرر التجربة.

وأصعب ما نحتاج إلى تعلمه بعد الخيبة، ألا نسمح لها بتغيير طباعنا. فمن المؤسف أن يخرج الطيب مقتنعاً بأن عليه أن يصبح قاسياً، وأن يفقد الصادق قدرته على الاطمئنان لأن أحدهم أساء استخدام ثقته. من خذلونا لا يستحقون أن نمنحهم سلطة على شخصياتنا، أو أن نسمح لتصرفاتهم بتحديد علاقاتنا المقبلة.

ومن المهم أن نفرّق بين السذاجة وحسن النية. فحسن النية اختيار في التعامل، يجتمع مع عقل يقظ وتجربة وقدرة على اكتشاف الخلل. وقد يخطئ الإنسان في تقدير شخص ويمنح ثقته لمن لا يستحقها، وهذه تجربة مؤلمة، لكنها لا تختصر ذكاءه ولا تلغي خبرته بالحياة، فالناس لا يكشفون وجوههم كلها منذ اللقاء الأول.

قد يدفعنا الخذلان إلى مراجعة مواقف وذكريات مرّ بنا عليها من دون انتباه. وقد نكتشف أننا منحنا أشخاصاً أعذاراً أكثر مما يستحقون، وحرصنا على فهمهم فيما كانوا منشغلين بتأويلنا على هواهم. ينبغي أن تنتهي هذه المراجعة عند حدود التعلم، وألا تتحول إلى محاكمة للنفس. فما كان في نيتك طيباً يظل طيباً، حتى لو أساء الآخر فهمه أو استغله.

أما أنا، فأميل إلى الاعتقاد بأن الخسارة الحقيقية أن نخرج من تجربة الخذلان وقد فقدنا احترامنا لخصالنا الجميلة. سأظل أرى في حسن الظن قيمة، وفي الصدق شجاعة، وفي الثقة مساحة ضرورية لكل علاقة تستحق أن تعاش. وسأتعلم أن أضع لكل شخص مكانته التي تحددها أفعاله، وأن أميز بين من يحفظ الود ومن يتخذه سلماً لمصالحه. فليس عيباً أن تثق، ولا دليلاً على السذاجة أن تمنح الآخرين فرصة صادقة. العيب فيمن يتلقى هذه الثقة ثم يتباهى بأنه استطاع خداع صاحبها. وتلك شهادة على أخلاقه، مهما حاول أن يجعلها شهادة على ذكائك أنت.

○ كاتبة وشاعرة كويتية.

قراءة في نتائج الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي



بقلم:

د. جاسم بونوفل

تنطلق القراءة الواقعية لنتائج الانتخابات النصفية الأخيرة للكونجرس الأمريكي بمجلسيه (النواب والشيوخ) من مسلمة أساسية؛ وهي أن تعاقب الإدارات الأمريكية – سواء بمرونتها الديمقراطية أو صرامتها الجمهورية– لم يأت يوماً بتغيير جذري في الرؤية الاستراتيجية للقضايا العربية ، بل استمر كلا الحزبين – الجمهوري والديمقراطي – في التعاطي مع ملفات المنطقة من منظور المصالح البراغماتية والتحالفات البنيوية العميقة، بمعزل عن التعاطف الأخلاقي أو على الأقل الوقوف على الحياد تجاه الحقوق العربية المشروعة؛ والتاريخ يعج بالشواهد على ذلك.

ومع ذلك، حملت هذه الانتخابات متغيراً لافتاً تمثل في وصول عدد من النواب ذوي الأصول العربية والمسلمة إلى مراكز صنع القرار في مجلسي النواب والشيوخ. ورغم موجة الفرح والابتهاج التي سادت بعض الأوساط العربية احتفاءً بهذا الاختراق، فإن القناعة السياسية الراسخة تشير إلى أن الهوية العرقية أو الدينية لهؤلاء النواب تنصهر في الغالب داخل بوتقة الحزب والمؤسسة.

وبالمناسبة، فقد أشار كاتب هذه السطور في مقال سابق إلى أن فوز هؤلاء لن يغير مواقف الولايات المتحدة من القضايا العربية، مما يجعل مراهنة البعض على حدوث تحول في مواقفها إزاء القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية مبالغا فيها.

والمتمعن في المشهد السياسي في واشنطن، يدرك أن الخلاف بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري هو خلاف في «الأسلوب والأدوات» وليس في «الجوهر والاستراتيجية». فالسياسة الخارجية الأمريكية محكومة بمحددات مؤسسية عميقة تتجاوز البرامج الانتخابية للأحزاب، وعلى رأسها حماية أمن إسرائيل وضمان تدفق مصالح الطاقة ومكافحة ما يصنفونه إرهاباً.

وفي هذا السياق، يتبنى الحزب الجمهوري عادةً سياسة مكشوفة ومنحازة بشكل قاطع لا مواربة فيه؛ ويتجلى ذلك في مواقف تاريخية كبرى بدءاً من غزو العراق عام 2003، وصولا إلى النهج البراجماتي الحاد الذي اتبعه دونالد ترامب. وقد تبدى هذا النهج بوضوح في طريقة إدارته للصراع المحتدم مع إيران، وكيفية تعامله مع دول الخليج العربي؛ حيث تحول الدعم الأمني التقليدي في عهده إلى ورقة للمساومة والصفقات المباشرة، متجاهلا العمق الاستراتيجي للتحالف التاريخي.

لقد أدخل ترامب المنطقة في أتون تصعيد مستمر وتجاذبات حادة مع طهران، مخلفاً وراءه مشهداً جيوسياسياً معقداً ومليئاً بالاحتمالات المفتوحة، دون أن يُعلم أحد حتى الآن كيف سينتهي هذا الصراع الممتد، والذي ترك ظلالا ثقيلة وأثراً بليغاً ليس فقط على أمن واستقرار دول الخليج، بل على توازنات الطاقة والاقتصاد العالمي ككل.

على الجانب الآخر، يتدثر الحزب الديمقراطي بعباءة القانون الدولي، وحل الدولتين، وحقوق الإنسان، لكنها تظل مجرد شعارات بلا رصيد عملي. والتاريخ القريب يثبت أن الإدارات الديمقراطية المتعاقبة لم تقدم سوى الخذلان؛ فإدارة أوباما أدارت ظهرها لتطلعات الشعوب العربية في الاستقرار، بينما واصلت إدارة بايدن تقديم الدعم العسكري والسياسي غير المشروط لآلة الحرب الإسرائيلية، واستخدمت حق النقض (الفيتو) مراراً في مجلس الأمن لإجهاض أي قرار يدين الاحتلال.

إن الديمقراطيين يتقنون صياغات بيانات القلق، لكن على الأرض، تظل النتيجة مساوية تماما للمواقف الجمهورية. ولا يقتصر الأمر بالنسبة إلى التوجهات الديمقراطية عند المواقف السياسية فحسب، بل يمتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية، ويتجسد ذلك في مساعيهم المستمرة لتصدير نموذجهم الاجتماعي الخاص وفرضه كمعايير عالمية؛ حيث تشهد السياسات الخارجية ضغوطاً متزايدة لترويج مفاهيم مثيرة للجدل، مثل أجندات مجتمع الميم، وإعادة تعريف البنية الأسرية التقليدية وغيرها. وتأتي هذه المحاولات في سياق عولمة ثقافية تتجاهل الخصوصيات الدينية، والقيم الأخلاقية، والهويات الحضارية للشعوب والأمم الأخرى.

وفي خضم هذا الثبات الهيكلي للمؤسسة الأمريكية، يصطدم الترحيب العربي بوصول المشرعين ذوي الأصول العربية والمسلمة بواقع سياسي صلب؛ فالسياسي الذي ينجح تحت راية أي من الحزبين يصبح أسيراً لـ«الخط الحزبي» لضمان تمويله الانتخابي ومكانته داخل أروقة الكابيتول. علاوة على ذلك، فإن أولويات هؤلاء النواب القصوى ستظل محلية بحتة تهم المواطن الأمريكي الذي انتخبهم، مثل الرعاية الصحية والتضخم، لأن تقديم أي أجندة خارجية على حساب الناخب المحلي يعني ببساطة انتحاراً سياسياً في الدورة الانتخابية القادمة.

هذا بالإضافة إلى اصطدامهم الحتمي بجدار اللوبيات وجماعات الضغط القوية (مثل إيباك) التي مازالت تمتلك نفوذاً مالياً وإعلامياً قادراً على محاصرة وتهميش أي صوت يخرج عن الإجماع الأمريكي التقليدي تجاه الشرق الأوسط. ومع ذلك، من المنتظر من هؤلاء النواب المنحدرين من أصول عربية ومسلمة أن يدرجوا القضايا العربية في صدارة أولوياتهم؛ بالنظر إلى كونها قضايا عادلة تتطابق بنيوياً مع ما يتبنونه من مبادئ معلنة كالعدالة وحقوق الإنسان. غير أن هذا النظر الموضوعي لا يقلل من الأهمية الاستراتيجية لما حدث؛ إذ يمثل هذا الاختراق السياسي رافعة قادرة على إحداث تحول طويل الأمد، ولو كان تدريجياً، من خلال تفكيك الصور النمطية، وتدشين قنوات حوارية جديدة، فضلاً عن تمكين السردية العربية من النفاذ إلى عمق أروقة الكونجرس.

وفي الختام، يمكن القول إن هذا الاختراق السياسي داخل أروقة الكونجرس لا يمثل نهاية المطاف، بل هو مجرد خطوة رمزية في مسار تراكمي طويل. ومع ذلك فإن الرهان على إحداث تحول ملموس أو عاجل في السياسة الخارجية الأمريكية في المدى القريب بفعل وصول مشرعين من أصول عربية ومسلمة، هو رهان يحتاج وقتا؛ فالولايات المتحدة دولة مؤسسات صلبة محكومة بمحددات الأمن القومي وبمنظومة مصالح استراتيجية عليا لا تتأثر بالهويات العرقية للمشرعين، ولا تتبدل بوعود المرشحين. وبناء على هذه الواقعية السياسية، يصبح الاستنتاج الحتمي هو ضرورة التركيز على الاعتماد على الذات وتطوير المقدرات الذاتية؛ إذ إن صناعة التغيير الحقيقي وفرض السردية العادلة في المحافل الدولية لا يتأتيان إلا من خلال بناء عناصر القوة الذاتية والمؤسسية التي تجعل من الصوت العربي رقماً استراتيجياً صعباً يُفرض فرضاً في معادلات صناعة القرار الدولي.